

## أثر بعض أنماط فعاليات الاقتصاد الدولي على النمو الاقتصادي لبلدان نامية مختارة للمدة (١٩٩٥-٢٠١٢)<sup>١</sup>

محمد جمال حمدون الطائي  
أ.د. طه يونس حمادي  
جامعة الموصل / كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص :

يهدف البحث إلى تحديد أثر كل من الاستثمار الاجنبي المباشر والمديونية الخارجية (نمطي فعاليات الاقتصاد الدولي) على النمو الاقتصادي في عدد من البلدان النامية للمدة ١٩٩٥-٢٠١٢، هذه المدة التي تزامنت بدايتها مع حدث كبير على المستوى العالمي وهي تطبيق العمل بموجب مبادئ منظمة التجارة العالمية WTO ونهايتها عام ٢٠١٢ وهي المدة التي قيدت إمكانية الباحث في الحصول على البيانات الدقيقة لمعظم البلدان النامية، منطلق من فرضية مفادها: ان الاستثمار الاجنبي المباشر (النمط الاول) اثره ايجابي على النمو الاقتصادي، في حين ان للمديونية الخارجية ( النمط الثاني من فعاليات الاقتصاد الدولي) اثر سلبي على هذا النمو. ومن اجل الوصول إلى هدف البحث واختبار فرضيته تم تبني اسلوب التحليل الاقتصادي الكمي المستند الى توصيف نموذج قياسي اقتصادي لتقدير اثر هذين النمطين على النمو الاقتصادي.

ومن نتيجة التقدير تبين ان للاستثمار الاجنبي المباشر اثر ايجابي على النمو الاقتصادي في بلدان عينة الدراسة، في حين وجد أن للمديونية الخارجية أثراً سلبياً على النمو الاقتصادي. جاءت هذه النتائج منسجمة مع الاطار النظري وفرضية البحث ، وقد توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات المثبتة في نهايته.

### Abstract :

The study aims at determining the impact of both foreign direct investment FDI and external debt (Two patterns of international economic activities) on economic growth in a number of developing countries for the period 1995-2012. This period coincided with a major event at the global level, WTO and its end in 2012. based on the hypothesis that FDI (the first pattern) had a positive effect on economic growth, while external indebtedness (The second pattern of the international economics) Has a negative effect on this growth.

In order to reach the objective of this research and test its hypothesis, the method of quantitative economic analysis based on the characterization of an econometric model was adopted to estimate the impact of these two types on economic growth.

As a result of the assessment, foreign direct investment has had a positive effect on economic growth in the sample of counters study, As for the impact of external indebtedness (the second pattern), it was found that this impact negatively affected economic growth .

These results were consistent with the theoretical framework and the hypothesis of research, and the research reached a number of conclusions and recommendations that are fixed at the end.

## المقدمة :

هناك أنماط عديدة من الفعاليات الاقتصادية تمارس على المستوى الدولي، من هذه الأنماط التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر والتمويل الدولي والمديونية والمساعدات، وسنختار نمطين من هذه الأنماط وهما الاستثمار الأجنبي المباشر والمديونية نظرا للجدل الواسع حول جدوى هذين النمطين في التأثير على النمو الاقتصادي في البلدان النامية المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر والتي تقع تحت طائلة المديونية الخارجية.

فيما يتعلق بالنمط الأول وهو الاستثمار الأجنبي المباشر فهو أحد الروافد او المحركات الأساسية في عمليات النمو، اذ تعاضد دورها على الصعيد العالمي، حيث أن الكثير من دول العالم وخاصة النامية منها تتعامل مع هذه الاستثمارات نظرا لما تحققه من عوائد على البلدان المضيفة، حيث أنه في بداية هذا العقد و في الظروف العالمية المتحولة و المعروفة باسم العولمة، أصبحت العديد من البلدان النامية في حاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لانخفاض الموارد المالية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية، حيث أصبحت أغلبية البلدان النامية تعاني من عجز عن الوفاء بالتزاماتها.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا بسبب الدور المهم و الحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا و التقنيات الحديثة و المساهمة في تراكم رأس المال، ورفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين المهارات والخبرات وهذا ما أكدته نماذج النمو النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي، من هذا المنطلق اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها، ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها و دخولها السوق المحلي، حيث قامت معظم البلدان النامية بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب و تزيل كل القيود التي تقف في طريقهم.

أما بخصوص النمط الثاني وهو المديونية الخارجية لكثير من البلدان النامية كانت إحدى أنماط فعاليات الاقتصاد الدولي التي تثير كثير من الجدل فيما يتعلق بحاضر ومستقبل هذه المديونية ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي، ان دراسة واقع المديونية الخارجية للدول النامية

يشير الى ان لهذه المديونية أثراً سلبية على النمو الاقتصادي، كونها تشكل نسب عالية من اجمالي صادراتها ونتاجها المحلي، حيث ان كثير من البلدان النامية اصبحت عاجزة عن الوفاء بخدمة ديونها الخارجية ولن تتمكن من سداد ديونها الاصلية، مما ادى الى خلق ما يسمى بأزمة المديونية التي قد تكون نتيجتها آثار سلبية لا على النمو الاقتصادي فحسب بل قد يؤدي الى انهيار اقتصادي ايضاً.

### أهمية البحث

يكتسب هذا البحث أهميته من خلال تناوله واحداً من اهم الموضوعات المعاصرة والمهمة وهما الاستثمار الأجنبي المباشر والمديونية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، تجلت هذه الأهمية من إدراك حقيقة أن هذين النمطين من أنماط فعاليات الاقتصاد الدولي يقومان بدورين مؤثرين في النمو الاقتصادي.

### مشكلة البحث

على الرغم من أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لكثير من البلدان النامية وسعيها الحثيث لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلا ان هذا الاستثمار لم يشكل الا نسب متواضعة لمعظم البلدان النامية ولم يحقق الهدف المرجو في تحقيق النمو الاقتصادي كما في بعض بلدان عينة الدراسة، كما انها لم تتمكن من التخلص من الدين الخارجي او المديونية الخارجية ولم تستطيع التخفيف من عبء مديونيتها الخارجية بشكل واضح على الرغم من محاولتها لذلك.

### هدف البحث

يهدف البحث إلى قياس وتحليل اثر بعض أنماط فعاليات الاقتصاد الدولي وهي الاستثمار الأجنبي المباشر والمديونية الخارجية على النمو الاقتصادي في بلدان نامية مختارة للمدة ١٩٩٥ - ٢٠١٢.

### فرضية البحث

تقتضى الدراسة ان نمطي فعاليات الاقتصاد الدولي، الاستثمار الأجنبي المباشر والمديونية الخارجية لهما أثران متناقضان على النمو الاقتصادي، إذ يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر ايجابياً على النمو الاقتصادي، وتؤثر المديونية الخارجية سلباً على النمو الاقتصادي .

### منهج البحث

من اجل الوصول إلى أهداف الدراسة واختبار فرضيتها تم إتباع منهج يجمع بين الأسلوبين التحليل الاقتصادي المعزز ببعض المعطيات التي تتعلق بواقع حال البلدان النامية المختارة ، والتحليل الكمي المستند على توصيف نماذج قياسية لتقدير اثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمديونية الخارجية على النمو الاقتصادي للمدة ١٩٩٥ - ٢٠١٢.

## هيكلية البحث وحدوده:

يشتمل البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسية يتطرق المبحث الأول إلى تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وينصرف المبحث الثاني إلى تحليل العلاقة بين المديونية الخارجية والنمو الاقتصادي، أما المبحث الثالث فقد انصب على تقدير وتفسير النماذج القياسية لأثر بعض أنماط فعاليات الاقتصاد الدولي على النمو الاقتصادي، ويتضمن ثلاثة نقاط هي نتائج التحليل الكمي لأثر بعض أنماط فعاليات الاقتصاد الدولي على النمو الاقتصادي لمجموعة البلدان الآسيوية، في حين تنصرف النقطة الثانية إلى نتائج التحليل الكمي لأثر بعض أنماط فعاليات الاقتصاد الدولي على النمو الاقتصادي لمجموعة بلدان أمريكا اللاتينية، أما النقطة الثالثة فتتصرف إلى نتائج التحليل الكمي لأثر بعض أنماط فعاليات الاقتصاد الدولي على النمو الاقتصادي لمجموعة البلدان الأفريقية.

أما حدود البحث فقد امتدت ثمانية عشرة سنة ابتدأت منذ سنة ١٩٩٥ إلى سنة ٢٠١٢ إذ تزامنت مع حدث عالمي مهم ألا وهو بداية العمل بمبادئ منظمة التجارة العالمية WTO وانتهت بما توفر أو بما متاح من معطيات وبيانات دقيقة تخدم هدف البحث.

## المبحث الأول : تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

لقد تعاضم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، إذ أن أغلب دول العالم مهما كانت مستويات تطورها تسعى إلى جذب هذه الاستثمارات نظراً لما تحققه من عوائد للبلد الأم والبلد المضيف، ففي بداية هذا العقد وفي ظل الظروف العالمية المتحولة من جراء العولمة والتداعيات الناتجة عنها، أصبحت العديد من البلدان النامية في حاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظراً لانخفاض مواردها المالية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية، فان مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها هي العمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، و تنشيط الاستثمار المحلي من جهة أخرى، لقد شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تطوراً كبيراً نظراً للدور المهم والحيوي الذي يسهم به في نقل التكنولوجيا و التقنيات الحديثة و المساهمة في تراكم رأس المال، و رفع كفاءة رأس المال البشري و تحسين المهارات و الخبرات و هذا ما أكدته نماذج النمو و نماذج النمو الداخلي النيوكلاسيكية، من هذا المنطق اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال إزالة الحواجز و العراقيل التي تعيق طريقها، و منحها الحوافز و الضمانات التي تسهل قدومها و دخولها السوق المحلي، إذ قامت معظم البلدان النامية بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب و تزيل كل القيود التي تقف في طريقهم (السامرائي، 2002، 73-83).

تحمل النظرية الاقتصادية تنبؤات متباينة بشأن الآثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي، حيث تتنامى الآثار الاقتصادية الكلية للاستثمار الأجنبي المباشر لتؤثر بشكل واسع ومتعدد الأوجه في النمو الاقتصادي من خلال تحسين الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وبشكل أوسع الوصول إلى تعظيم الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة في الاقتصاد، حيث يمكن التوصل إلى هذه النتائج بالاعتماد على ثلاث آليات تدخل في هذا الصدد أولاً الروابط بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز التجارة الدولية، ثانياً الإسقاطات والمنافع التي تستفيد منها الشركات المحلية، ثالثاً التأثيرات المباشرة على العوامل الهيكلية للاقتصاد المضيف (Jacques, 2005, 11)، وتناقش العديد من الدراسات كيفية تسخير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية ليساهم في نموها الاقتصادي. وعموماً فإن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي معقدة لعدة اعتبارات، أولاً : من ناحية التراكم الرأسمالي في اقتصاد مضيف يتوقع أن يعزز هذا التراكم بفضل الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تشجيع اندماج المدخلات والتكنولوجيات في القطاع الإنتاجي للدولة المضيفة، ثانياً : يحسن الاستثمار الأجنبي المباشر كفاءة أداء الشركات المحلية للدولة المضيفة عن طريق الاتصال وآثار التقليد وتعرضهم للمنافسة الشديدة من قبل الشركات الأجنبية، وأخيراً يعتقد أن الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة مضمونة للتغيير التكنولوجي وتنمية رأس المال البشري في الدول النامية، حيث يحدث التطور التكنولوجي على شكل مقدمة من التتويجات لتشكيلة جديدة من السلع الرأسمالية أساسها المعرفة، كما يحدث أيضاً عن طريق توجيه العمل متزايد الإنتاجية وامتلاك المهارات المطورة من طرف الشركات الأجنبية (Buckley, et al, 2002, 1).

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد مصدراً مهماً من مصادر رأس المال للدول التي تعاني من قصور أو ضعف في الأنظمة المالية وتنظيماتها، لذلك يعتقد أن هذا الاستثمار يحقق منافع معينة لاقتصاد الدول المستقطبة، فهو يساهم في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ويساهم في تكوين رأس المال الثابت، وميزان المدفوعات، كما بإمكان الاستثمار الأجنبي المباشر الإسهام باتجاه خدمة تسديد الدين، وتشجيع أسواق التصدير وزيادة عوائد العملة الصعبة، فضلاً عن إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية الجديدة، وهذا يقود إلى تحقيق نمو اقتصادي، (السامرائي، 2002، 73-84).

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في النمو الاقتصادي بطريقتين (UNCATD, 1999, 3):

الأولى : انه ينشئ رصيذاً إضافياً من رأس المال للبلد المضيف يضاف إلى مدخرات هذا البلد أو احتياطي النقد الأجنبي، والثانية : انه يقدم المعرفة التقنية والاقتصادية لنجاح المشروع الاستثماري وبالتالي يزيد من القدرة الاستيعابية للبلد المضيف (ESCWA, 2000, 7-8)، إن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي في البلدان المضيفة وهذا يعتمد على قاعدة رأس المال البشري في البلد المضيف ونظام الحماية التجارية ودرجة انفتاح الاقتصاد (Mallampally, 1999,19)، كما إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر عنصراً تكميلياً للموارد المحلية و عاملاً لتحسين الاستثمار المحلي فليس من الممكن أن يتم الاعتماد فقط على الموارد المحلية وذلك بسبب محدوديتها وقصورها عن تغطية متطلبات النمو والتنمية الاقتصادية( ابو قحف، ١٩٨٩، ١٢٦)

إن هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر قد حقق دوراً مهماً في زيادة تكوين رأس المال الثابت مما يعني زيادة النمو الاقتصادي في الأقطار المضيفة، يضاف إلى ذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يضيف إلى موارد التمويل الأجنبية للاقتصاد ككل فحسب بل يعد أكثر استقراره من أشكال التمويل الأخرى، وبذلك فهو يختلف في سلوكه عن سلوك الاقتراض المصرفي والاستثمار المحفظي اللذان يتأثران بشكل عكسي عند حصول ظروف استثنائية في الاقتصاد (Sun, 2002, 5).

### المبحث الثاني : تحليل العلاقة بين المديونية الخارجية والنمو الاقتصادي

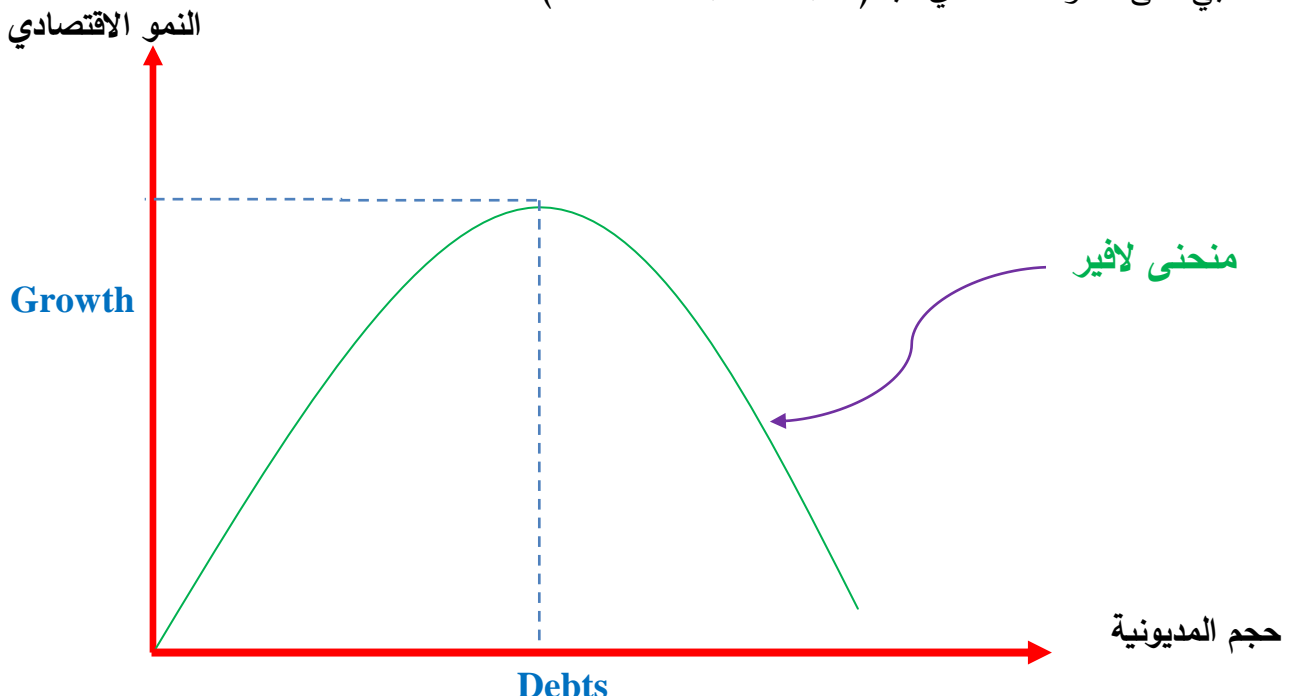
تعد مشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية من أهم المشكلات في الوقت الحاضر، نظراً لآثارها الخطيرة في النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية ، حيث اقترنت الخطط التنموية لمعظم الدول النامية بضرورة توفير التمويل اللازم لتحقيق أهداف تلك الخطط، وبالتالي النهوض بقطاعات الاقتصاد الإنتاجية المختلفة، ولكن في الوقت نفسه نجد أن تلك الدول تعاني من انخفاض في حصيلة المدخرات المحلية وعوائد الصادرات، وكذلك ارتفاع في معدلات الاستهلاك مما أدى إلى قلة الاستثمارات المحلية، وبالتالي انخفاض معدلات النمو الاقتصادي (Degef,1992,13)، إذ تعاني كثير من الدول ذات المديونية المرتفعة من انخفاض في مستوى الاستثمار وفي أداء النمو الاقتصادي على العموم، ويعزى كثير من الاقتصاديين ذلك إلى حد ما إلى تكاليف الدين التي تتحملها هذه الدول، حيث لا تستطيع الدول المدينة من الاستفادة الكاملة من الزيادة في إنتاجها أو ما يعرف بالنمو الاقتصادي وذلك بسبب ان جزءاً من هذه الناتج سيقطع من قبل الدائن الأجنبي كمستحقات للدين، وهذه النقطة ستؤخذ في الاعتبار لأي قرار استثماري أو إنتاجي مستقبلي، ولتحقيق النمو الاقتصادي ومن ثم دفع عجلة النمو، كان لا بد من توفير التمويل اللازم لذلك،

وكان الاقتراض الخارجي أحد الوسائل الهامة لتلك الدول، حيث بدأت بالاعتماد على هذا المصدر لتغطية القصور في الموارد والإمكانات المالية المتاحة، ونتيجة لذلك وصل معدل النمو في الدين العام الخارجي إلى مستويات مرتفعة جداً، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الاقتراض المستمر من الخارج طوال السنوات الماضية بهدف تمويل التنمية، وقد ظهرت دراسات كثيرة تعنى بمدى اثر الموارد الأجنبية على الاقتصاديات المحلية، فقد قادت الانعكاسات لمشاكل الدول النامية في فترة ما بعد الحرب على القول إن رصيد رأس المال احد المسببات لدخولهم المنخفضة، ويرى البعض ان هذه الدول تعيش في حلقة الفقر والتي يمكن كسرها بزيادة الادخار، ولكن بما أن حجم الادخار المحلي لهذه الدول منخفض بسبب انخفاض الدخل كانت هناك حاجة ماسة للمصادر الأجنبية (Degef,1992,14) .

تفاوتت الآراء حول مدى اثر هذه المصادر الأجنبية على الاقتصاديات المحلية، اذ تقترح أدبيات التنمية الاقتصادية ان مستوى معقولا من استدانة الدول النامية سيؤدي في الغالب إلى حدوث النمو الاقتصادي عن طريق تجميع رأس المال ونمو الإنتاجية، ففي المراحل الأولى للتنمية فان البلدان النامية لديها مخزون قليل من رأس المال ومن المحتمل ان لديها فرص استثمارية ذات معدل عائد أعلى من الدول المتقدمة، وطالما ان الدول المدينة تستخدم هذه الديون في استثمارات منتجة ولديها استقرار على مستوى الاقتصاد الكلي او سياسات مقيدة، من المتوقع ان يزيد النمو الاقتصادي ويساعد على سداد هذه الديون (Patello, 2004,4) وتبعاً لنموذج الفجوتين (Two-gaps approach) فان تأثير الموارد الخارجية في المدى القصير يعتمد على استخدامها مقارنة بالنقص في المهارات والمدخرات والسلع المستوردة، بينما يعتمد الأثر في المدى الطويل على طريقة الاستخدام الأمثل للزيادة في الناتج من استخدام هذه الموارد (Were,2001,17-18)، فإذا تم تحويل هذه الديون إلى رأس مال ومدخلات أساسية أخرى فان ذلك يساعد على النمو بينما إذا تم استخدام هذه الموارد بطرق غير إنتاجية او تم إضافتها على الاستهلاك فان ذلك ستؤثر سلباً على النمو (Afxentiou & Serletis, 1996,45) . هناك بعض الشكوك حول مدى فائدة هذه الموارد الأجنبية لاقتصاديات الدول النامية خاصة الادخار والنمو الاقتصادي ، والسؤال الذي يحتاج إلى إجابة، هل تكاليف هذه المديونية الكبيرة في الدول النامية تعتبر العامل المهم في إضعاف أداء اقتصاديات هذه الدول؟ وبعبارة أخرى لماذا يرتبط المستوى المرتفع من المديونية مع النمو الأقل؟ ومن اي طريق يكون التأثير؟ من المعلوم ان خدمات الديون المشتملة على سعر الفائدة وأقساط الدين المسددة عبارة عن تسريبات حقيقية من الدول النامية، حيث يذهب جزء كبير من العوائد في الاقتصاد المحلي لتنتقل إلى دول أجنبية وهذا بدوره سيؤدي نقص مقدرة الدولة المدينة في تحقيق

النمو الاقتصادي وفي المقابل تزيد من اعتمادها على الديون الأجنبية (Metwally & Tamaschke, 1994,16). ومن منطلق خدمات الدين، تقدم نظرية الديون المفرطة (Debt Overhang Theory) شرحاً نظرياً لتأثير المديونية على اقتصاد الدول المدينة حيث توضح النظرية أنه في حال كانت المديونية في المستقبل أكبر من قدرة البلد على السداد فإن تكاليف هذه المديونية ستثبط الاستثمار المحلي والأجنبي في هذا البلد وبالتالي سوف يكون لها أثر سلبي وهذا الأثر السلبي نابع من إن بعض عوائد الاستثمار في الاقتصاد المحلي سيقطع من قبل الدائن الأجنبي وعليه فإن الاستثمار المحلي المستقبلي لن يكون ذا جاذبية سواء للمستثمر المحلي أو الأجنبي (Borensztein, 1990, 32).

ويعبر منحى لافير\* للدين "Laffer Curve" عن العلاقة بين حجم المديونية والنمو الاقتصادي إذ يستخدم هذا المنحنى لتطبيق العلاقة بين حجم المديونية الخارجية لبلد معين ومعدل النمو الاقتصادي من خلال التأثير الذي يتركه ازدياد تكاليف الدين على قدرة البلد على تسديد مديونته وبالتالي الحد من الحافز للإقراض الجديد للبلد أو دخول استثمارات جديدة وهو ما ينعكس بأثر سلبي على النمو الاقتصادي للبلد (Claessens, 1990,12).



الشكل (١) يمثل منحنى لافير للمديونية (Laffer curve)

Claessens, S. (1990), "The Debt Laffer Curve: Some Empirical Estimates "World Development, Vol. 18, No. 12.

\*إن الباحث يدرك أن هذا المنحنى قد استخدم أساساً للتعبير عن العلاقة بين معدل الضريبة والإيراد الكلي



ويظهر من خلال الشكل (١) أن هناك اثر ايجابي لحجم الديون على النمو الاقتصادي للبلد في بداية الدين الخارجي إلى أن تصل هذه الديون إلى مقدار معين وفق ما هو مؤشر في الشكل تؤدي الزيادة في حجم الديون إلى انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة بسبب زيادة احتمالات تعرض البلد إلى حالة عجز في تسديد الديون التي تراكمت عليه .

ان لتزايد حجم المديونية اثر سلبي على النمو الاقتصادي للبلد المعني وذلك من خلال علاقة حجم ومقدار المديونية الخارجية التي يتحمل أعباءها الاقتصادية والتي تنعكس بالضرورة بزيادة التكاليف التي يتحملها البلد في تغطية خدمة الدين الخارجي والذي يُدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة تؤدي إلى أضعاف قدرة البلد على التسديد في المدى المتوسط والطويل وهو ما يخفض بشكل ملموس من الحافز لدى المؤسسات الدولية أو الخاصة لتقديم قروض جديدة لهذا البلد وهو ما ينعكس في غالب الأحيان على التراجع في معدلات النمو الاقتصادي في ظل عجز الاستثمارات المحلية عن توفير احتياجات الاقتصاد من رأس المال (الغريري والشيخ، 2008، 87).

### المبحث الثالث : تقدير وتفسير النماذج القياسية لأثر بعض انماط فعاليات الاقتصاد

#### الدولي على النمو الاقتصادي لبلدان نامية مختارة للمدة ( ١٩٩٥ - ٢٠١٢ )

من اجل تقدير وتفسير أثر بعض انماط فعاليات الاقتصاد الدولي على النمو الاقتصادي لبلدان نامية مختارة تم اختيار عدد من الدول والتي تمثلت بثلاث مجموعات، المجموعة الاولى هي مجموعة من البلدان الاسيوية وشملت كل من (الصين وسنغافورة واندونيسيا وفيتنام وماليزيا)، اما المجموعة الثانية فهي مجموعة من بلدان امريكا اللاتينية وتضمنت كل من (الاكوادور وبيرو وكوستاريكا وبنما وباراغواي)، والمجموعة الثالثة هي مجموعة من البلدان الافريقية والتي تمثلت بـ(مصر وغانا ونيجيريا وكينيا)، ولكي يكون النموذج المقدر اكثر شمولاً تم اضافة متغيرين اضافيين الى متغيري الفرضية وهذان المتغيران هما الاستثمار المحلي ونسب التبادل التجاري لوجود الكثير من الآراء التي تؤكد على تأثيرهما في النمو الاقتصادي .

وقد تضمنت فترة الدراسة سلسلة زمنية مداها (١٨) عاماً (١٩٩٥-٢٠١٢) وقد تم استخدام

اسلوب الانحدار الخطي المتعدد لتقدير قيم المعلمات بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، لكون هذه الطريقة تمتاز بإعطائها افضل التقديرات الخطية غير المتحيزة والتي غالباً ما تتفق مع مفاهيم النظرية الاقتصادية ، ويهدف هذا التقدير الى معرفة مقدار التغيرات التي تطرأ على النمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة وبدلالة المتغيرات المستقلة المشار اليها سابقاً، ومن اجل الوصول الى افضل النتائج تم تطبيق نموذج قياسي بالصيغة الخطية، والتي تبين أنها أفضل الصيغ ملائمة للبيانات Goodness Of Fit التي اجتازت الاختبارات الاحصائية (  $R^2 - t - F$  )

واحصائية ( D-W ) وبمستوى معنوية (٥%)، وقد اعتمدنا في منهجية هذا البحث على حالة الربط بين الاسلوب النظري والمنهج الكمي في قياس أثر بعض انماط فعاليات الاقتصاد الدولي على النمو الاقتصادي في اطار نظريات النمو الاقتصادي ونظريات الاقتصاد القياسي، وقد تبين بأن النتائج المقدرة كانت منطقية وواقعية وكما يلي :

### أولاً : نتائج التحليل الكمي لأثر بعض انماط فعاليات الاقتصاد الدولي في النمو الاقتصادي لمجموعة البلدان الآسيوية للمدة ( ١٩٩٥ - ٢٠١٢ )

يتضح من الجدول (١) ان قيمة معامل التحديد  $R^2$  ولكل النماذج المقدرة في الجدول المذكور ان المتغيرات المستقلة وهي كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والمديونية الخارجية والاستثمار المحلي ونسب التبادل التجاري تحدد ما بين ٥٠ إلى ٧٣% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع.

ويبين الجدول أيضا والذي يضم المجموعة الأولى ( المجموعة الآسيوية ) ان الاستثمار الاجنبي المباشر ذو تأثير معنوي في كل من الصين وسنغافورة وفيتنام وماليزيا عند مقارنة (t) المحسوبة مع قيمتها الجدولية (1.771) بمستوى معنوية 5% ودرجات حرية قدرها (13)، وغير معنوي في اندونيسيا وان الإشارة الموجبة لهذا المتغير تعني ان الاستثمار الاجنبي المباشر على علاقة ايجابية في النمو الاقتصادي في بلدان هذه المجموعة، وهي تتسجم مع الاطار النظري اي مع مضامين النظرية الاقتصادية وفرضية البحث، وهذه النتيجة تعززها دراسة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) عام ١٩٩٨ على مجموعة من الدول منها: الصين وماليزيا وسنغافورة وتايلاند، حيث أوضحت نتائج الدراسة أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثر ايجابي على النمو الاقتصادي من خلال استقطاب رأس المال المادي والتكنولوجيا الحديثة المصاحبين له ودوره في زيادة صادرات تلك الدول وهذا أدى الى زيادة معدل النمو الاقتصادي في تلك الدول (OCDE, 1998, 17-20).

وفيما يتعلق بالدين الخارجي فيتضح من الجدول المذكور ان هذا المتغير ذو تأثير معنوي في كل من الصين وسنغافورة فقط عند مقارنة (t) المحسوبة مع قيمتها الجدولية (1.771) عند مستوى معنوية ٥% ودرجات حرية قدرها (13) وغير معنوي في بقية دول هذه المجموعة، وان الإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تتسجم مع ما تصرح به النظرية الاقتصادية والاطار النظري لهذه الدراسة وفرضية البحث، وهذا يعني ان تزايد حجم المديونية له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، أي ان زيادة الدين الخارجي تؤدي الى تراجع النمو الاقتصادي لأنه يعني استقطاع

جزء من الدخل لتسديد هذا الدين مما يؤدي الى خفض الادخار المحلي ومن ثم تراجع الاستثمار وبالتالي تدهور معدل النمو الاقتصادي .

وبخصوص متغير الاستثمار المحلي يظهر الجدول (١) ان هذا المتغير له تأثير معنوي فقط في إندونيسيا عند مقارنة قيمة (t) المحسوبة بقيمتها الجدولية (1.771) عند مستوى معنوية ٥% ودرجات حرية قدرها (13) وغير معنوي في بقية البلدان، وإشارة معلمة هذا المتغير الموجبة تعني ان هذا المتغير ذو تأثير ايجابي في النمو الاقتصادي في بلدان هذه المجموعة باستثناء (سنغافورة) التي تبين ان اشارة معلمة الاستثمار المحلي سالبة مما يعني ان الاستثمار الاجنبي المباشر قد ادى الى طرد الاستثمار المحلي الامر الذي ظهرت معلمته بالإشارة السالبة، علماً بأن هذا المتغير تأثيره غير معنوي وليس من متغيرات الفرضية، وطالما النموذج غير معد لعملية التنبؤ فلا توجد مشكلة لهذا المتغير في النموذج المقدر.

اما المتغير الاخير وهو نسب التبادل التجاري فتظهر النتائج ان هذا المتغير ذو تأثير معنوي في كل من الصين وسنغافورة عند مقارنة قيمة (t) المحسوبة بقيمتها الجدولية البالغة (1.771) عند مستوى معنوية 5% ودرجات حرية قدرها (١٣)، وهذا يعني اذا استمرت نسب التبادل التجاري بالتحسن لمصلحة البلد معناه ان هناك إمكانية متزايدة في الحصول على سلع مستوردة اكبر من قيمة الصادرات نفسها، مما يؤدي الى زيادة في معدلات النمو الاقتصادي وتحسن مستوى المعيشة والرفاهية في البلد المصدر وغير معنوي في بقية دول العينة، وقد ظهرت الإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير (نسب التبادل التجاري) في اندونيسيا، وربما يرجع سبب ذلك الى تذبذب نسب التبادل التجاري بين التدهور والتحسين وربما عدم دقتها جعل إشارة معلمة هذا المتغير سالبة وان هذا المتغير غير معنوي.

والنماذج المقدره لهذه المجموعة لا تشير الى وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات المصاحبة عند مقارنة قيمة (d) المحسوبة بقيمتها الجدوليتين العليا (d<sub>u</sub>=1.87) والدنيا (d<sub>L</sub>=0.82) . كما ان هذه النماذج ككل معنوية عند مقارنة قيمة (F) المحسوبة بقيمتها الجدولية البالغة (3.18) عند مستوى معنوية ٥% ودرجات حرية قدرها (13) درجة . والنموذج المقدر لهذه المجموعة لا يشير الى وجود تداخل خطي متعدد تدل على ذلك قيمة R<sup>2</sup> التي تتراوح قيمتها ( بين ٥٠% الى ٧٥% ) \*.

\* ان الباحث يدرك ان R<sup>2</sup> هي مؤشر للقوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة في شرح أو تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع وكذلك يعكس جودة التوصيف.

الجدول (1) يوضح نتائج التحليل الكمي لأثر بعض أنماط فعاليات الاقتصاد الدولي في النمو الاقتصادي لمجموعة البلدان الآسيوية للمدة ( ١٩٩٥ - ٢٠١٢ )

المتغيرات البلدان	EGR.	FDI.	EDE.	LIN.	TOT.	نوع الدالة
الصين $R^2 = 73$ $F = 8.75$ $DW = 2.17$	$\beta_i$	١.٨٢	-0.118	0.083	0.114	خطية
	$t^*$	(4.91)	(3.65)	(0.70)	(1.80)	
سنغافورة $R^2 = 50$ $F = 3.23$ $DW = 2.69$	$\beta_i$	0.334	-0.126	-0.286	0.260	خطية
	$t^*$	(2.12)	(2.03)	(1.20)	(1.78)	
إندونيسيا $R^2 = 61$ $F = 5.05$ $DW = 1.68$	$\beta_i$	0.954	-0.041	0.320	-0.157	خطية
	$t^*$	(1.37)	(1.36)	(2.27)	(1.07)	
فيتنام $R^2 = 70$ $F = 7.59$ $DW = 2.77$	$\beta_i$	0.857	-0.03	0.086	0.118	خطية
	$t^*$	(2.83)	(0.51)	(1.00)	(0.86)	
ماليزيا $R^2 = 68.4$ $F = 7.03$ $DW = 2.86$	$\beta_i$	0.870	-0.019	0.121	0.029	خطية
	$t^*$	(2.69)	(0.29)	(1.27)	(0.17)	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الكمي لأثر بعض أنماط فعاليات الاقتصاد الدولي في النمو الاقتصادي لمجموعة البلدان أمريكا الآسيوية للمدة ( ١٩٩٥ - ٢٠١٢ )

## ثانياً : نتائج التحليل الكمي لأثر بعض أنماط فعاليات الاقتصاد الدولي في النمو الاقتصادي لمجموعة بلدان أمريكا اللاتينية للمدة ( ١٩٩٥ - ٢٠١٢ )

يتضح من الجدول (٢) ان قيمة معامل التحديد  $R^2$  تحدد ما بين ٥٦% الى ٨٠% من التغيرات تحدث في المتغير التابع اي ان المتغيرات المستقلة التي هي الاستثمار الاجنبي المباشر والدين الخارجي (بعض أنماط فعاليات الاقتصاد الدولي) والاستثمار المحلي ونسب التبادل التجاري تحدد بنسبة تتراوح بين ٥٦% الى ٨٠% من التغيرات التي تطرأ على النمو الاقتصادي لبلدان هذه المجموعة ، ويبين الجدول المذكور الذي يضم المجموعة الثانية (مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ) ان الاستثمار الاجنبي المباشر ذو تأثير معنوي في كل من الاكوادور وكوستاريكا و بنما عند مقارنة (t) المحسوبة مع قيمتها الجدولية (1.771) بمستوى معنوية 5% ودرجات حرية قدرها (13)،

وغير معنوي في كل من بيرو وباراغواي وان الإشارة الموجبة لهذا المتغير تعني ان الاستثمار الاجنبي المباشر على علاقة ايجابية في النمو الاقتصادي في بلدان هذه المجموعة، وهي تتسجم مع الاطار النظري ومضامين النظرية الاقتصادية وفرضية البحث، وهذا يعني أن هذا النوع من الاستثمار قد أسهم وبدور كبير في رفع معدل النمو الاقتصادي في البلدان النامية المضيفة له من خلال دوره في توسيع النشاط الإنتاجي واستغلال الموارد الطبيعية المعطلة وتطوير العديد من الصناعات التصديرية، مما أدى الى زيادة معدلات نمو الدخل القومي فيها وذات النتائج توصلت إليها دراسة منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE) عام ١٩٩٨ على مجموعة من الدول منها: الصين وماليزيا وسنغافورة وتايلاند، حيث أوضحت نتائج تلك الدراسة أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثر ايجابي على النمو الاقتصادي من خلال استقطاب رأس المال المادي والتكنولوجيا الحديثة المصاحبين له ودوره في زيادة صادرات تلك البلدان وهذا بدوره ادى الى زيادة معدل النمو الاقتصادي في تلك البلدان (OCDE, 1998, 17-20).

وفيما يتعلق بالدين الخارجي فيتضح من الجدول المذكور ان هذا المتغير ذو تأثير معنوي في كل من بيرو وكوستاريكا و باراغواي عند مقارنة (t) المحسوبة مع قيمتها الجدولية (1.771) عند مستوى معنوية ٥% ودرجات حرية قدرها (13) وغير معنوي في الاكوادور وبنما، وان الإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تتسجم مع ما تصرح به النظرية الاقتصادية والاطار النظري لهذه الدراسة وفرضية البحث، وهذا يعني ان تزايد حجم المديونية له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، أي ان زيادة الدين الخارجي تؤدي الى تراجع النمو الاقتصادي لأنه يعني استقطاع جزء من الدخل لتسديد هذا الدين او خدمته مما يؤدي الى انخفاض الادخار المحلي ومن ثم تراجع الاستثمار وبالتالي تدهور معدل النمو الاقتصادي .

أما بخصوص متغير الاستثمار المحلي يظهر الجدول (٢) ان هذا المتغير له تأثير ايجابي ومعنوي في باراغواي، عند مقارنة قيمة (t) المحسوبة بقيمتها الجدولية (1.771) عند مستوى معنوية ٥% ودرجات حرية قدرها (13)، وإشارة معلمة هذا المتغير الموجبة تعني ان الاستثمار المحلي ذو تأثير ايجابي في النمو الاقتصادي، وهذا يتفق مع مفاهيم النظرية الاقتصادية التي تضمنت في أدبياتها أن تزايد قيم الاستثمار المحلي هو أحد وسائل زيادة معدل النمو الاقتصادي فيها، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في بقية بلدان هذه المجموعة.

اما المتغير الاخير وهو نسب التبادل التجاري فتظهر النتائج ان هذا المتغير ذو تأثير معنوي وايجابي في الاكوادور عند مقارنة قيمة (t) المحسوبة بقيمتها الجدولية (1.771) عند مستوى معنوية 5% ودرجات حرية قدرها (13)، وغير معنوي في بقية دول العينة، والإشارة

الموجبة تعني أن تحسن نسب التبادل التجاري تؤدي الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي لتلك البلدان، وتبين الإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير (نسب التبادل التجاري) في كل من بنما وباراغواي ان تذبذب نسب التبادل التجاري بين التدهور والتحسين جعل إشارة معلمة هذا المتغير سالبة وان هذا المتغير غير معنوي، وان النمو الاقتصادي الذي تحقق في بنما وباراغواي نتج من تأثير متغيرات أخرى موجودة في النموذج او خارج النموذج، والنماذج المقدره لهذه المجموعة لا تشير الى وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات المصاحبة عند مقارنة قيمة (d) المحسوبة بقيمتها الجدولتين العليا ( $d_u=1.87$ ) والدنيا ( $d_L=0.82$ ) .

كما ان هذه النماذج ككل معنوية عند مقارنة قيمة (F) المحسوبة بقيمتها الجدولية البالغة (3.18) عند مستوى معنوية ٥% ودرجات حرية قدرها (13) درجة، والنموذج المقدر لهذه المجموعة لا يشير الى وجود تداخل خطي متعدد تدل على ذلك قيمة  $R^2$  التي تتراوح قيمتها ٥٦% الى ٨٠% .

الجدول (2) يوضح نتائج التحليل الكمي لأثر بعض أنماط فعاليات الاقتصاد الدولي في النمو الاقتصادي لمجموعة بلدان أمريكا اللاتينية للمدة (١٩٩٥ - ٢٠١٢)

المتغيرات البلدان	EGR.	FDI.	EDE.	LIN.	TOT.	نوع الدالة
الإكوادور $R^2 = 72$ $F = 8.31$ $DW = 2.2$	$\beta_i$	3.54	-3.01	6.15	30.4	نصف
	$t^*$	(4.58)	(0.71)	(0.87)	(2.13)	لوجاريمية
بيرو $R^2 = 63$ $F = 5.49$ $DW = 2.09$	$\beta_i$	0.453	- 0.011	0.001	0.022	خطية
	$t^*$	(0.83)	(1.81)	(0.0001)	(0.47)	
كوستاريكا $R^2 = 60$ $F = 4.86$ $DW = 2.38$	$\beta_i$	12.6	- 15.7	5.47	14.2	نصف
	$t^*$	(2.32)	(1.81)	(0.66)	(1.10)	لوجاريمية
بنما $R^2 = 80$ $F = 13.47$ $DW = 2.26$	$\beta_i$	0.477	-0.042	0.040	-0.195	خطية
	$t^*$	(3.52)	(0.56)	(0.28)	(1.4)	
باراغواي $R^2 = 56$ $F = 4.14$ $DW = 2.28$	$\beta_i$	2.43	- 13.8	62.2	-53.1	نصف
	$t^*$	(1.12)	(3.74)	(3.04)	(1.29)	لوجاريمية

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الكمي لأثر بعض أنماط فعاليات الاقتصاد الدولي في النمو الاقتصادي لمجموعة بلدان أمريكا اللاتينية للمدة (١٩٩٥ - ٢٠١٢)

### ثالثاً : نتائج التحليل الكمي لأثر بعض أنماط فعاليات الاقتصاد الدولي في النمو الاقتصادي لمجموعة البلدان الأفريقية للمدة ( ١٩٩٥ - ٢٠١٢ )

يتضح من الجدول (٣) ان قيمة معامل التحديد  $R^2$  تحدد ما بين ٦١% الى ٧٩% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع اي ان المتغيرات المستقلة التي هي الاستثمار الأجنبي المباشر والمديونية الخارجي (بعض أنماط فعاليات الاقتصاد الدولي) والاستثمار المحلي ونسب التبادل التجاري تحدد نسبة تتراوح بين ٦١ الى ٧٩% من التغيرات التي تحصل في النمو الاقتصادي لبلدان هذه المجموعة .

ويبين الجدول المذكور الذي يضم المجموعة الثالثة ( مجموعة البلدان الافريقية ) ان الاستثمار الاجنبي المباشر ذو تأثير إيجابي ومعنوي في مصر عند مقارنة (t) المحسوبة مع قيمتها الجدولية (1.771) بمستوى معنوية 5% ودرجات حرية قدرها (13)، وغير معنوي في كل من نيجيريا وكينيا، وان الإشارة الموجبة لهذا المتغير تعني ان الاستثمار الاجنبي المباشر على علاقة ايجابية في النمو الاقتصادي في بلدان هذه المجموعة، وهي تتسجم مع الاطار النظري اي مع مضامين النظرية الاقتصادية وفرضية البحث، وذات النتائج توصلت إليها دراسة كل مت (Borensztein, Gregorio & Lee) عام 1998 عن كيفية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، الذين اختبروا تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي باستخدام معادلة الانحدار الخطي المتعدد، إذ توصلت الدراسة المذكورة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر أداة مهمة لنقل التقنية، ويسهم في النمو الاقتصادي بصورة أكبر من الاستثمار المحلي، إضافة إلى العلاقة المباشرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري إذ ترتفع نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي عندما يتفاعل هذا الاستثمار مع رأس المال البشري في الدول المضيفة وهذا بدوره يعمل على زيادة معدل النمو الاقتصادي (Borensztein, et al, 1998, 115).

فيما أظهرت نتائج نفس الجدول العلاقة غير الايجابية مع المتغير المعتمد في غانا، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني ان تحويلات الارباح والعائدات المترتبة على الاستثمار الاجنبي المباشر تقلل من الادخارات المحلية الاجمالية، وان هذا الاستثمار يتضمن استخداماً لموارد مالية محلية من خلال الاقتراض من البنوك المحلية مولداً عجزاً صافياً في الموارد المالية للبلد، وقد تتوجه هذه الاستثمارات نحو أنشطة لا تساهم في زيادة الصادرات لذا ستكون عبئاً على الموارد الاجنبية النادرة فضلاً عن ذلك ان مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر لا تتجه غالباً الى المجالات الاكثر أهمية في الاقتصاد والتي يمكن ان تحقق نمو اقتصادي للبلد، حيث لا يتم من

خلال توجهات هذه المشروعات إحداث تطور حقيقي في الاقتصاد بسبب انها تتجه نحو المجالات التي تحقق لها اكبر ربح ممكن بأسرع وقت ممكن وهذا يرتبط بطبيعتها الخاصة ولهذا فهي تتجه نحو اقامة مشاريع غير منتجة وفي مجالات خدمية التي لا توفر خدمة ضرورية لعمل الاقتصاد وتطوره (يحيى، ٢٠٠٧، ١٦٨)

وفيما يتعلق بالدين الخارجي فيتضح من الجدول المذكور ان هذا المتغير ذو تأثير معنوي في نيجيريا عند مقارنة (t) المحسوبة مع قيمتها الجدولية (1.771) عند مستوى معنوية ٥% ودرجات حرية قدرها (13) وغير معنوي في كل من مصر وغانا وكينيا، وان الإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تتسجم مع ما تصرح به النظرية الاقتصادية والاطار النظري لهذه الدراسة وفرضية البحث، وهذا يعني ان تزايد حجم المديونية له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، أي ان زيادة الدين الخارجي تؤدي الى تراجع النمو الاقتصادي لأنه يعني استقطاع جزء من الدخل لتسديد هذا الدين مما يؤدي الى انخفاض الادخار المحلي ومن ثم تراجع الاستثمار وبالتالي تدهور معدل النمو الاقتصادي .

أما بخصوص متغير الاستثمار المحلي يظهر الجدول (٣) ان هذا المتغير له تأثير ايجابي ومعنوي في كل من مصر ونيجيريا، عند مقارنة قيمة (t) المحسوبة بقيمتها الجدولية (1.771) عند مستوى معنوية ٥% ودرجات حرية قدرها (13)، وإشارة معلمة هذا المتغير الموجبة تعني ان الاستثمار المحلي ذو تأثير ايجابي في النمو الاقتصادي، وهذه الإشارة تتفق مع مفاهيم النظرية الاقتصادية التي صرحت في أدبياتها على أن تزايد قيم الاستثمار المحلي هو أحد وسائل زيادة معدل النمو الاقتصادي فيها، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في بقية دول هذه المجموعة.

اما المتغير الاخير وهو نسب التبادل التجاري فتظهر النتائج ان هذا المتغير ذو تأثير معنوي وايجابي في نيجيريا عند مقارنة قيمة (t) المحسوبة بقيمتها الجدولية (1.771) عند مستوى معنوية 5% ودرجات حرية قدرها (13)، وغير معنوي في بقية دول العينة، والإشارة الموجبة تعني أن تحسن نسب التبادل التجاري تؤثر بشكل إيجابي على زيادة معدلات النمو الاقتصادي لتلك البلدان، في حين ظهر هذا المتغير بعلاقة غير ايجابية مع المتغير المعتمد في كينيا، وتبين الإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير (نسب التبادل التجاري) في كينيا ان تدهور نسب التبادل التجاري تؤدي الى تراجع النمو الاقتصادي، وان النمو الاقتصادي الذي تحقق في كينيا نتج من تأثير متغيرات أخرى موجودة في النموذج او قد تكون خارج النموذج، كما ان تأثيرها غير معنوي وطالما ان النموذج لا يستخدم في عملية التنبؤ فلا ضير من قبول ذلك



والنماذج المقدره لهذه المجموعة لا تشير الى وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات المصاحبة عند مقارنة قيمة (d) المحسوبة بقيمتيها الجدولتين العليا ( $d_u=1.87$ ) والدنيا ( $d_L=0.82$ ). كما ان هذه النماذج ككل معنوية عند مقارنة قيمة (F) المحسوبة بقيمتها الجدولية البالغة (3.18) عند مستوى معنوية ٥% ودرجات حرية قدرها (13) درجة . والنموذج المقدر لهذه المجموعة لا يشير الى وجود تداخل خطي متعدد تدل على ذلك قيمة  $R^2$  التي تتراوح قيمتها ٦١% الى ٧٩% .

الجدول (3) يوضح نتائج التحليل الكمي لأثر بعض أنماط فعاليات الاقتصاد الدولي في النمو الاقتصادي لمجموعة البلدان الأفريقية للمدة ( ١٩٩٥ - ٢٠١٢ )

المتغيرات البلدان	EGR.	FDI.	EDE.	LIN.	TOT.	نوع الدالة
مصر $R^2 = 73$ $F = 8.55$ $DW = 2.4$	$\beta_i$	0.394	-0.007	0.342	0.007	خطية
	$t^*$	(3.5)	(0.99)	(2.16)	(0.09)	
غانا $R^2 = 62$ $F = 5.23$ $DW = 2.45$	$\beta_i$	-0.020	-0.007	0.206	0.043	خطية
	$t^*$	(0.06)	(0.81)	(1.46)	(1.24)	
نيجيريا $R^2 = 71$ $F = 7.83$ $DW = 2.32$	$\beta_i$	1.32	-2.31	18.2	12.8	نصف لوغاريتمية
	$t^*$	(0.33)	(2.54)	(3.07)	(2.54)	
كينيا $R^2 = 61$ $F = 5.03$ $DW = 1.64$	$\beta_i$	0.298	-0.005	0.228	-0.085	خطية
	$t^*$	(0.55)	(0.62)	(1.32)	(1.51)	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الكمي لأثر بعض أنماط فعاليات الاقتصاد الدولي في النمو الاقتصادي لمجموعة البلدان الأفريقية للمدة ( ١٩٩٥ - ٢٠١٢ )

### الاستنتاجات :

١- هنالك علاقة ايجابية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، كما لوحظ ان البلدان النامية المختارة أولت اهتماماً متزايداً للاستثمار الاجنبي المباشر من خلال إصدار العديد من القوانين والتشريعات، فضلاً عن تعديلاتها والتي تسمح بالتححر والانفتاح لكي تتوفر القناة لدى المستثمرين بجدية كل منها في هذا الاتجاه ، كما اولت مسالة الترويج والإعلان اهتمام كبير من خلال عقد المؤتمرات والندوات واقامة المعارض واصدار القوائم بفرص الاستثمار واقامة ترتيبات

ثنائية وجماعية مع دول أخرى وبناء المدن والمناطق الصناعية والمناطق الحرة والتي تقدم إعفاءات وحوافز كبيرة للمستثمرين المحليين والعرب والاجانب.

٢- إن نصيب الدول النامية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يستحوذ عليه عدد قليل من دول شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية، ويعود ذلك إلى موجة الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتتها هذه الدول في السنوات الأخيرة.

٣- لقد أصبحت الدول النامية في وضع تنافسي من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إدراكاً منها أن هذا الأخير يمكن أن يخلق مزايا تنافسية في الصناعة، وبالتالي إمكانية النفاذ إلى الأسواق الدولية.

٤- نتيجة لنمو حجم الديون الخارجية بمعدلات كبيرة ازدادت اعباء خدمات هذه الديون بشكل كبيراً جداً، يفوق معدلات نمو صادرات تلك الدول، وبذلك أصبحت اعباء هذه الديون تستحوذ على نصف حصيلة الصادرات، وبالتالي تناقصت القدرة الذاتية لتلك البلدان على الاستيراد وتدهورت اسعار الصرف وانخفض حجم التدفقات الصافية للموارد وأصبحت المديونية الخارجية ضخمة وابعائها تشكل احد العوامل المهمة في اختلال موازين المدفوعات، مما أدى الى المزيد من الاقتراض وبالتالي تقادم أزمة النقد الأجنبي.

### المقترحات :

٥- ضرورة ان تحذوا البلدان النامية غير المذكورة في عينة الدراسة حذو دول جنوب شرق آسيا وذلك عن طريق التكتلات التجارية لبناء جسد اقتصادي متين يتجاوز سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر ومستغلاً لإيجابياته، فضلاً عن الاستفادة من الميزة النسبية لكل دولة مما يعطيها مركزاً اقتصادياً قوياً في العالم.

٦- تحديد أشكال دخول الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال مشروعات جديدة أو مشروعات قائمة، كما يجب على البلدان النامية أن تعمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تلائم بيئتها الاستثمارية، حتى تتجنب الوقوع في بعض النتائج السلبية على المدى الطويل.

٧- تفعيل المسؤولية المشتركة بين البلدان الدائنة والمنظمات الدولية المختلفة والدول المدينة، لأن مشكلة تقادم الديون نبعت أصلاً من أن الإطار الذي تحركت فيه الموارد الأجنبية للدول الدائنة والبنك الدولي إلى الدول المدينة كان إطاراً من شروط وخصائص معينة ومتعسفة ساهمت في تقجير أزمة الديون الخارجية.

٨- على البلدان النامية البحث عن إيجاد حلول لمسألة ديونها والبدء ذاتياً في وضع نموذج داخلي للتخلص من هذه الديون بما يكفل لها الحفاظ على مصالحها وتطلعاتها بعيداً عن التبعية والتدخل الخارجي.

#### المصادر

##### الرسائل و الاطاريح:

١. سعيدي يحيى، ٢٠٠٧، تقييم الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري- قسنطينة، الجزائر.

##### الدوريات :

١. ايسر ياسين الغريزي و علي عبدالله الشيخ ، ٢٠٠٨، مديونية العراق الخارجية الواقع والآفاق، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية / المجلد ٤ / العدد 1

##### الكتب:

١. عبد السلام ابو قحف، ١٩٨٩، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

٢. هناء عبد الغفار السامرائي، ٢٠٠٢، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية ( الصين أنموذجاً )، بيت الحكمة، بغداد.

#### **A. Official Publications:**

1. ESCWA, (2000), The Role of Foreign Direct Investment in Economic Development in ESCWA Member Countries, UN, New York, USA.
2. UNCTAD, (1999), World Investment Report: Foreign Direct Investment and the Challenge of Development, United Nations, New York, USA.

#### **B-Researches :**

3. Panama.S Mallampally and Karl P. Sauvart (1999), "Foreign Direct Investment in Developing Countries, Finance and Development," [www.imf.org/external/pubs/ft/fandd](http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd).
4. Xiaolum.S.Sun(2002), "Foreign Direct Investment and Economic Development, [www.unpan1.un.org/intradoc/groups/public/document/UN](http://www.unpan1.un.org/intradoc/groups/public/document/UN).
5. Gees Tom Talerngsri (2002), "Locational Characters and Industrial Patterns of Foreign Direct Investment LDI: A Case of Japanese Direct Investment in Thailand," [www.Nottingham.Ac.UK/economics/leverhalm/conferences/iea/Talerngsri](http://www.Nottingham.Ac.UK/economics/leverhalm/conferences/iea/Talerngsri).
6. Metwally, M. and Tamaschke, R. (1994), "The Interaction Among Foreign Debt, Capital Flows and Growth, Case Studies", Journal of Policy Modeling, 16 (6).
7. Borensztein, E. (1990), "Debt Overhang, Credit Rationing, and Investment", Journal of Development Economics, Vol. 32.
8. Claessens, S. (1990), "The Debt Laffer Curve: Some Empirical Estimates "World Development, Vol. 18, No. 12.

#### **D. Articles :**

1. Esso Loesse Jacques, Investissements directs étrangers: Déterminants et influence sur la croissance économique, revue de politique économique et développement, N° 117, Cellule d'Analyse de Politiques Economiques du CIREs, Juin 2005, p 11. (Rapports et revues).
2. Peter J. Buckley, Jeremy Clegg, Chengqi Wang, Adam R. Cross, FDI, regional differences and economic growth :panel data evidence from China, transnational corporations review, volume 11, N° 01, United Nations publications, Switzerland, April 2002, p 01. (Rapports et revues)
3. Degefe, B. (1992). "Growth and Foreign Debt: The Ethiopian Experience: 1964-1986", Nairobi: AERC Research Paper 13.
4. Pattilo, C., Poirson, H., and Ricci, L. (2004), "What Are the Channels Through which External Debt Affects Growth?" IMF Working Paper, No. WP/04/15, Jan.
5. Were, M. (2001), "The Impact of External Debt on Economic Growth and Private Investments in Kenya: An Empirical Assessment" The Wider Development Conference on Debt Relief, 17-18 August 2001, Helsinki.

#### **E. Books :**

1. Afxentiou, P.C. and Serletis, A. (1996), "Foreign Indebtedness in Low and Middle Income Developing Countries", Social and Economic Studies, 45(1).